

كل وتاليها كمنلوها والفر بعد استنهام وقوم والخبر والعبية
 كالتمه مطلقا والهروى ان لم يتقدم استنهام وتدخل على هل
 وشاير اسمها الاستنهام في الاصح لا مفرد خلافا لابن مالك قال
 ابو زيد وترد زائدة **او** قال المتقدمون لاحد الشين او
 الاشياء والمتأخرون للشك والابهام والتخبر والاباحه **الفصل**
 والاضراب قال قوم مطلقا وسيبويه بعد نفي اوهي واعادة
 العامل قال الكوفية والحريمي والازهرى وابن مالك ومعنى
 الواو زاد ابن مالك والحريمي والتقريب وابن السجري
 والشرط وقوم والتبعيض ولا تأتي بعد هجره النسبوتة
امسا المسبوقه بمنتهى المعاني او الخمسة وانكر قوم الاباحة
 ويونس وابوعلى وابن كيسان وابن مالك كونها عاطفة
 وادعي ابن عصفور الاجماع عليه وقيل عطفت الاسم على الاسم
 والواو اما على اما وقد تفتح هـ تضا وتبدل الميم الاولى **ب**
 وتحدف الاولى او الواو او ما وهى مستغنى عنها بواو الا
 باوهى مركبة على الاصح **بل** للاضراب فان كانت بعد امر
 او اجاب نقلت حكم ما قبلها لتاليها اوتى اوتى فترتبه
 وجعلت ضده لتاليها وجوز المبرد النقل فيها ومنع الكوفية
 وابن صابر العطف بها بعد غيرها فان تلاها جملة فلا يظال
 او الانتقال وليست عاطفة على الصحيح وتزاد قبلها لا ومنعها
 ابن درستويه بعد النفي زاد ابن عصفور والنهي وتزاد
 ضرورة **حتى** كالواو وقيل للترتيب ولا تعطف الا

والمقسيم

ذا

بعضا

بعضا وكبعض غاية في رفعه او حثته وكذا مفرد اعلى الصحيح قال
 الخضراوي وظاهره وبعاد الجار معها قال ابن عصفور رجحانا
 وابن الجار والجليس وجوبا وابن مالك ان لم يتعين للعطف
 والعطف بها قليل ومن انكر الكوفية لا يعطف بها بعد
 امر ودعا وحضيض واجاب قال سيبويه ونداء والفر
 واسم لعل وشرط التسهيل والابدى وابوحيان وابن هشام
 تعاندت عطفها ومنع قوم العطف بها على معمول ماض ولا
 يعطف بها جملة لا محل لها في الاصح وقد حذف متنوعها **لكن**
 للاستدراك فان وليها جملة نحو عاطفة وقال ابن ابي الربيع لم
 تقترن بالواو وقيل لا يكون معها الا بها وزعم يونس العطف بالواو
 دون مفرد وان مالك عطف جملة حذف بعضها وابن عصفور
 الواو زائدة لازمة وابن كيسان غير لازمة واشتت الكوفية العطف
 ليس كلاويه نظو الشافعي وبأى وهلا ولا وابن والكشائى بلولا
 ومى وهشام بكيف بعد نفي **مسئلة** يعطف بعض الاسما على
 بعض ومنع الابدى عطف منفصل عاظها ولا يعطف على ضمير رفع
 متصل اختيار الابفاصل ما خلا الكوفية ولا يجب عود الجار
 في العطف على ضميره خلافا لجمهور البصرية وثالثها يجب ان لم
 يوكد ويعطف على معمول ومعمولات عامل لا ثلاثة باجماع وفي
 عاملين منع سيبويه مطلقا وجوز شيخنا الكافى وشرومة
 وثالثها يجوز ان كان احدهما جاريا والآخر ان تقدم الخبر و

روى في نسخة اخرى
 نفي اوهى الكوفية
 او اجاب وان لا
 تقترن بالواو